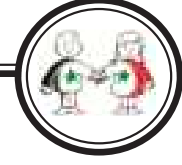


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تليفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

شافيز: «الوطن، الاشتراكية أو الموت... النصر لنا!»



الافتتاحية

من سيمسك بزمام المبادرة الاستراتيجية؟

تماماً مثلما توقعنا سابقاً لمسار تصعيد الأمور المفتعل بين سورية ولبنان بهدف إيجاد الذرائع لاستهداف سورية بعد التضييق عليها، فقد أوصى تقرير أصدرته الأمم المتحدة الأريعاء الماضي بنشر خبراء دوليين على الحدود بين سورية ولبنان، «لتحسين الأمن عند الحدود اللبنانية»، ومنع ما أسماه التقرير «تهريب الأسلحة من سورية».

وقام فريق من خبراء دوليين في مجال الأمن، أرسله الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإعداد التقرير بعد مهمة استمرت ثلاثة أسابيع في لبنان، للتحقيق في معلومات عن عمليات تهريب واسعة للأسلحة عبر الحدود.

وعلى الرغم من عدم حصول الفريق على أية وثائق تسجل عملية ضبط واحدة لأسلحة مهربة عبر الحدود، جرى الاستنتاج أن «الوضع الحالي للأمن عند الحدود غير كاف لمنع تهريب الأسلحة»!

وأعرب التقرير عن «قلقه من وجود معسكرات فلسطينية مدججة بالسلح تغطي جانبي الحدود»، مشيراً إلى أنها «تشكل جيوباً يمنع على القوى الأمنية اللبنانية دخولها».

وبينما لم يقم الفريق المذكور بزيارة سورية يمكننا الآن عرض بقية السيناريو المحتمل المرسوم أمريكياً-إسرائيلياً: في حال تم نشر قوات دولية على الحدود، ستقوم سورية التي ترفض ذلك وتعتبره مساساً بأمنها الوطني، باستكمال ما بدأته استباقاً من إغلاق كامل نقاطها الحدودية مع لبنان، ما سيدفع واشنطن وأولئك (كإجراء عقابي أولي) إلى إغلاق بقية الحدود أمام سورية من جهة العراق والأردن، مع الضغط على تركيا بهذا المجال واستكمال فرض الحصار البحري عليها، وربما السعي لفرض حصار جوي تحت مسوغات مختلفة.

وفي الأثناء تجري محاولات ثانية لاستهداف قوات البونيفيل المعززة أو القوات الجديدة المستقدمة تحت أي مسمى من جانب مجموعات ماجورة (مثل فتح الإسلام أو غيرها) تعلن مناهضتها للقوات الدولية ليجري تليفيق التهمة لسورية سلفاً (بما يتفق مع الرفض السوري لنشر تلك القوات)، ما يستدعي «معاقبها أكثر بوسائل عسكرية تحت غطاء دولي».

إن هذه الخطوة من جانب الأمم المتحدة المقودة أمريكياً وإسرائيلياً، مع كل ما سبقها، تذهب في اتجاه هذا السيناريو أو أشباهه..

والمفت للنظر مؤخراً، وما يبعث على القلق، أن التحضيرات على الجبهة الاقتصادية في الداخل لا تسير على قدم وساق مع ضرورات التحضير للمواجهة الوطنية الكبرى، فتجدد الحديث عن رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية، وخاصة المحروقات، وكذلك المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، هذا الحديث الذي بقي حديثاً حتى هذه اللحظة (والحمد لله)، لا نعلم إذا كان المتحدثون به يعون ما يفعلون، وإن لم يعوا، فالكارثة أعظم!!

إلى جانب أزمة الكهرباء والمياه، التي اشتدت وانتظمت انقطاعاتها، والتي يطمئنا بعض المسؤولين أنها مؤقتة وعابرة، مع أن كل المؤشرات تفيد أنها ستكون طويلة نسبياً، وبالإضافة إلى عدم تداركهم للموضوع في الوقت المناسب، كي لا تستفحل هذه الأزمة إلى المستوى الذي وصلت إليه، يتم إخفاء الحقيقة والالتفاف عليها، وبالتالي تأخير المعالجات الحقيقية الجدية، وصولاً إلى استمرار موجات الغلاء الزاحف، وضربه بشكل قاس للمستوى المعاشي للأكثرية الساحقة من الشعب دون اتخاذ أية إجراءات معقولة للحد من الانخفاض الفعلي للأجر.

وإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية استخدام الأسلحة الاقتصادية من الخارج، ابتداءً من الحصار إلى محاولات هز الليرة السورية عبر الأسواق المجاورة، لأصبحنا أمام سيناريو مركب ومتعدد الإحداثيات للنيل من سورية والقضاء على استقلالها الوطني، وصولاً إلى محاولة تفكيكها على إيقاع مخطط الشرق الأوسط الكبير.

إن مجمل هذا الوضع لا يترك أمام سورية إلا خيار المقاومة الشاملة، الذي نؤكد عليه دائماً، في مواجهة مفروضة على البلاد، مما يتطلب التأمين الفوري لكل المستلزمات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي سيغني حتماً في هذه الحال، انتزاع زمام المبادرة الاستراتيجية من يد العدو، والتي قبض عليها منذ غزو أفغانستان، ونقلها إلى أيدي قوى المواجهة والممانعة في المنطقة على كل الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن...

هل بدأت الفوضى الكهربية غير الخلاقة؟

التعليم المفتوح في جامعة دمشق...

احتجاجات طلابية.. وممارسات غير لائقة لبعض المدرسين

كارثة القمة...

أم قمة الكارثة؟

التخبط الأمريكي قد يضرب لاتينياً..

تدل سلسلة التطورات والتحركات والتصريحات في أمريكا اللاتينية وتحديداً في فنزويلا وكوبا إلى أن قادة تلك الدول ربما باتوا يستشعرون خطراً أمريكياً داهماً على بلدانهم ضمن منطق الاحتمالات المفتوحة الذي تعتمده واشنطن للخروج من أزمتها، والسعي لوضع نقاط ارتكاز إضافية تسمح لاحتكاراتها الرأسمالية الإمبريالية بالاستمرار ولاسيما مع بروز استعصاءات ما في مواقع انتشارها الاحتلالي العسكري، أو خططها التكتيكية لتوسيع دائرة الحروب بوصفها إحدى أهم وسائل القفز للأمام وتصدير الأزمة.

ففي كاراكاس وقبيل الإعلان عن توجهه، ضمن جولة يزور خلالها مينسك وطهران أيضاً، إلى موسكو لمناقشة إمكانية توقيع عقود توريد أسلحة جديدة وبالتحديد غواصات، دعا الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز جيش بلاده للاستعداد لخوض حرب عصابات ضد الولايات المتحدة لأنها تشن حرباً نفسية واقتصادية في إطار حملة غير تقليدية للإطاحة بحكومته.

وأمام حشود من عناصر الجيش وشعارات «الوطن، الاشتراكية أو الموت... النصر لنا»، أعلن الرئيس الفنزويلي «علينا مواصلة تطوير حرب مقاومة، فهي السلاح المضاد للرأسمالية» موضحاً «نحن نعزز قدرات فنزويلا العسكرية تحديداً لتفادي عدوان الإمبريالية وتحقيق السلام، وليس بهدف مهاجمة أية دولة».

بالمثل وفي كلمة له بتاريخ 17 حزيران 2007 استرجع الزعيم الكوبي فيدل كاسترو ما ورد في كتاب الصحفي الأمريكي روبرت وودورد «حالة إنكار»، الذي أكد فيه أنه «في 18 حزيران 2003، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء الحرب على العراق، أثناء خروج بوش من مكتبه في البيت الأبيض بعد اجتماع هام، ربت على كتف الجنرال جاي غارنير، وقال له: اسمع، جاي، هل ستقوم بتنفيذ موضوع إيران؟

- يا سيدي، لقد تكلمت أنا والشباب حول الموضوع ونريد انتظار كوبا. نظن بأن (مشروب) الروم والسيجار أفضل، والنساء أجمل.

أجاب بوش: «سيكون لك ذلك، ستكون كوبا لك».

ويعد أن استعراض خطط واشنطن لضرب إيران، والأزمة الدولية الأمريكية، واستخدام واشنطن لسلح المساعدات الغذائية ضد الشعوب، وقرب دخول الحصار الأمريكي الجائر على كوبا عامه الخمسين، مع ما خلفه ذلك من انعكاسات سيئة على مستوى معيشة الكوبيين، لولا حيوية الثورة الكوبية وبعض إنجازاتها الهامة، ولاسيما في مجال الصحة والتعليم، إلى جانب المساعدات النفطية الفنزويلية مؤخراً، أكد كاسترو أن «كوبا ستواصل تطوير القدرة القتالية لشعبها والارتقاء بهذه القدرة، بما فيها صناعة الأسلحة المتواضعة ولكنها نشيطة وفاعلة، وهي صناعة تضاعف القدرة على مواجهة الغازي حينما كان، وأياً كانت الأسلحة التي يمتلكها».

وخلص كاسترو إلى القول: «لسنا بالثوار الأوائل الذين نفكر هكذا، ولن نكون الأخيرين.. يمكن شراء رجل ما، ولكن لا يمكن أبداً شراء شعب»، مضيفاً في مخاطبته بوش: «أؤكد لكم بأن كوبا لن تكون لكم أبداً».

فاروق قدومي:

«عباس أساء استخدام سلطاته الرئاسية»



منظمة التحرير الفلسطينية «سلطة غير شرعية، مظلمة»، قالها رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق قدومي، يوم الثلاثاء.. واتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بإساءة استخدام سلطاته الرئاسية.

ودعا «قدومي»، في الوقت نفسه، السعودية، مصر، سورية، والأردن، إلى ممارسة ضغوطاتها على فتح وحماس، بغية جمعتهما حول طاولة المفاوضات، لبناء علاقات واضحة مستقرة بين الحركتين في المستقبل.

وعلى أية حال، رفض «قدومي» التوسط بين الرئيس عباس وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لـ (حماس)، خشية من أن تسير الأمور نحو الأسوأ، حسب قوله.

اتهم «قدومي» أيضاً، رئاسة السلطة الفلسطينية، بإساءة استخدام إدارات منظمة التحرير الفلسطينية: «تعودت إدارة الأمن الوقائي (المناصرة لـ«فتح») على اقتراح أفعال لم تكن راضين عنها، وخاصة بعد تعيين محمد دحلان، بموقع مستشار الأمن الوطني»، كما قال.

وأضاف «قدومي»، الذي كان يتحدث إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة: «يتعين على حماس أن تقدم هؤلاء، الذين ارتكبوا مجازر في غزة، إلى المحاكمة، ويجب أن يعاقبوا» كذلك حذر من إنشاء «كانتونات» في المناطق الفلسطينية، مطالباً بإلحاح وحدة القيادات ووحدة السلطة في هذه المناطق.

كذلك أكد «قدومي»، أن على حماس وفتح، تجنب تبادل التهم، وضمان الهدوء، وعلى الطرفين عدم ممارسة «أية أفعال سلبية... تدعي حماس أن بعض الممارسات حصلت دون علمها، وهذا العذر لا يمكن قبوله»، حسب قوله.

وفي رد فله على اقتراح موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي في حماس، فيما يتعلق بإقامة حكومة خبراء «تكنوقراط»، مع استبعاد أعضاء حماس وفتح منها، قال «قدومي»: «كل هذه المقترحات يتعين تقديمها إلى وزراء الخارجية العرب والأمانة العامة للجامعة العربية».

وفيما يخص دور فتح في هدم الأحداث المؤسفة التي وقعت في غزة، قال «قدومي»: «الجزء الأكبر من فتح لم يكونوا طرفاً في هذه الأزمة. وزعمنا مذكرة داخلية تنصح أعضاءنا بعدم ارتكاب أي فعل من قبيل الثأر في الضفة الغربية، حيث تمثل الأغلبية هناك».

كما وجه «قدومي» اتهامه إلى الرئيس عباس بإساءة استخدامه سلطاته الرئاسية. «هناك سوء استخدام السلطة من قبل رئاسة السلطة الفلسطينية. قلنا دائماً أن المجلس الوطني الفلسطيني يجب أن ينتخب من قبل الشعب الفلسطيني، من أجل إقامة لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مثل هذا المجلس الوطني يجب أن يجمع شمل الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، ولكن لا زالت هناك مناورات وسوء استخدام السلطات، التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية، نحو إضعاف تأثيرها واحترامها».

وفيما يتعلق بحكومة الطوارئ، ذكر «قدومي»: «هذه مسألة تتعلق بالسلطة الفلسطينية، في المناطق الفلسطينية، لا يمكن تعميمها كطريقة وحيدة داخل المناطق الفلسطينية»، حسب تحذيره.

وفي سياق اتهامه، قال «قدومي»: «إن السبب الرئيسي لما حدث، يرتبط ويتحدد بالسلطة الفلسطينية، وهي سلطة مظلمة غير شرعية».

التعليم المفتوح في جامعة دمشق

احتجاجات طلابية.. وممارسات غير لائقة لبعض المدرسين!

من الإناث، أما الراسبون فكانت علامتهم تبدأ من الصفر وحتى /٤٤/ وبالتسلسل، وكان العلامات وضعت قبل تصحيح الأوراق!!

وجدير بالذكر أن عدد المتوقف تخرجهم على هذه المادة، (ولأكثر من دورة) وصل إلى /٣٠/ طالباً وطالبة، وعدد المتوقف تخرجهم عليها مع مادة أخرى /١٧/.

ومن المضحك، أن أحد الطلاب قدم في الفصل الأخير عشر مواد، نجح في تسع منها وبمعدل جيد، لكنه رسب في هذه المادة تحديداً، والتي كان يتوقع أن يأخذ فيها أعلى العلامات!!.

إلى متى سننتظر الحل؟!

ألا تكفي كل هذه المعطيات للتحرك السريع من المسؤولين في الجامعة والكلية، بغية وضع النقاط على الحروف، والإسراع في محاسبة المسيئين لسמعة الجامعة والكادر التدريسي فيها؟،وخاصةً، بعد الصدمات الكثيرة التي تعرض لها الطلاب في الأعوام الأخيرة، أو لم يحن الوقت بعد لإعادة الثقة التي فقدت، بين الطالب والدكتور؟، والتي لا داعي لأن نذكر بمدى اهتزازها أصلاً!.

وكلّ هذا وذاك، لم يكن ليؤلم الطالب لولا تطفل بعض معدومي الضمير على الحقل التعليمي في الجامعة، واستمرار محسوبيات التعيين، بفرض نفسها كسياسة تحكم الواقع في جامعاتنا .

وكيف لهؤلاء أن يساهموا في تحقيق الشعار الأعلى لجامعاتنا؛ وقل ربي زدني علماً؟!....

■ **خاص قاسيون.**



إجراءات رأها فرع الحزب تخدم صالح العملية التدريسية في الجامعة، استناداً على أساسيات معطيات الأسلوب التدريسي في الجامعة وسلوكياته، إلا أن هذا الكتاب لم يعرف مصيره حتى الآن، ولا في أي درج دافئ يختبئ!.

والسؤال: لماذا لم يلاحظ فرع الحزب قراره الذي منع من التنفيذ؟ ولمصلحة من تم إيقافه؟، وهل يصب هذا ضمن دائرة الفساد والشراء لبعض الضمائر والنفوس الضعيفة؟.

ليس مقياساً بل حسرة..

كانت حسرة الطلاب ومفاجأتهم لا توصف بتلك العلامات التي لم تعبر عن طموحاتهم ولم تأت انعكاساً حقيقياً لمستواهم، ونحن هنا لسنا بصدد قياس هذه العلامات ولكن يبقى للشك الكثير من الحيّز في هذا الموضوع، فعدد الطلاب الذين تقدموا لهذه مادة /٣٥٧/ وعدد التاجحين منهم /٧٣/ طالباً، منهم /٣٢/ ذكوراً و/٤١/

اللجنة، توعد للطلاب بالانتقام منهم، وقام بتهديدهم: (حتى ولو كانت الأسئلة مؤتمتة)!!، وقال الطلاب: أنهم ذكروا هذا الموضوع لرئيس الجامعة شفهيّاً بعد تقديمهم للطلب الثاني.

طلاب في قسم التحقيق..

بعد سماع مدرس المادة بالتحركات التي يقوم بها الطلاب من أجل استعادة حقهم، تحرك هو أيضاً، وقام برفع تقارير (خاصة) بمجموعة من الطلاب، مما أدى برئاسة الجامعة إلى استدعائهم والتحقيق معهم بتهم باطلاة اختلقها الدكتور الزعبي بالتواطؤ مع بعض الطلاب للشهادة معه ضد زملائهم.

قرار مع وقف التنفيذ..

كان فرع الحزب بالجامعة قد رفع كتاباً تحت الرقم/١٦/ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ يعلن فيه أمره بإيقاف الدكتور لؤي الزعبي عن التدريس بدءاً من الفصل الثاني لعام ٢٠٠٧، وذلك بناءً على

من مصلحة الوطن والمواطن؟ فهل يستطيع الميث أن يحمل ميثاً؟!

في جرمانا، التي تكاد مساحتها الصغيرة تماثل مساحة حي كبير في مدينة دمشق، ولكن عدد سكانها الآن أصبح يفوق كل تصور، وكل المساحات، وهو يزداد يومياً، حيث أصبح حلم المواطن السوري أن يستأجر بيتاً له ولأولاده، فكيف إذا تجرأ وفكر في شراء بيت، لتتطبق عليه صفة المواطنة التي نعيشها!!.

لقد أصحنا نشترى الماء يومياً، للغسيل وللاستخدام اليومي ؛ وقد كنا، وما زلنا، نشترى الماء الصالح للشرب، وزد على ذلك غلاء أسعار المواد الغذائية، وكل السلع التي يحتاجها المواطن. كيف يفكر؟! أو يعيش، هذا المواطن الذي هو بالأساس يعيش حياته منبطحاً ومقاوماً حتى آخر الشهر؟

دعونا، ودعونا، لنتشارك ونتقاسم الألم والفرح معاً؛ لأن كل الناس في هذا الوطن، مواطنون. فنحن نعيش في بلد قوي، بموارده وخيراته وناسه، ومع ذلك، يستمر تيار الحياة في الجريان عكساً، بإصرار وعناد، يحمل معه حب الوطن.

■ **مزيد نرش**



- لماذا: زادت إحصائية أمراض السرطان وغيرها، وخاصة في كنف الطب التجاري؟
- لماذا: يعقب، وغالباً يسبق، كل زيادة للأجور والرواتب زيادة بالأسعار؟
وفوق هذا كله، قدرنا في سورية أن نكون عرباً أحراراً، ولا نقبل غير ذلك. ولكن السؤال: لماذا لا يكون كل شيء مدروساً، دراسة تخصصية نابعة

لماذا نشيح بأبصارنا عن حقائق نعيشها يومياً؟ تُستهلك فيها أعصابنا وتُشتت أفكارنا .وخاصة أن ميزتنا في عدم قبولنا للصراع الإنساني الذاتي في سبيل الرأي والرأي الآخر...
كلنا شركاء بالوطن، نحن أبناؤه ونسيج بنيانه، ونحمل رايته الحرة، ويحق لنا التساؤل والاستفهام من خلال ذلك:

- لماذا: يتدهور الوضع الاقتصادي للمواطن؛ الأمر الذي يعني بوضوح أن الفقير يزداد فقراً، والجائع جوعاً، والغني والمحتكر يتقنن باختراع الأساليب ليزداد جشعاً وغنى؟

- لماذا: نعنتي بالفنادق الضخمة والملاهي الليلية، والبناء والحجر وننسى الإنسانية والبشر؟

- لماذا: تخسر الشركات العامة دائماً، بينما الشركات الخاصة تريح دائماً؟

- لماذا: تصل نسبة تلوث الهواء والبيئة مئات بالمائة، والمواصلات والطرق مشكلة المشاكل؟

- لماذا: تصل نسبة صلاحية مياه الشرب في أغلب المحافظات ١.١٪ أو ٠.٩٪؟

- لماذا: لا يوجد طعم لكل الأطعمة التي نتناولها سوى طعم الغش؟

الإنترنت كالسيف، إن لم يقطعك..

قطعك!

● **وسيم الدهان**



توارث الناس فيما بينهم مفهوماً يفيد بأن الوقت يشبه السّيف، رغم انعدام دليل الشبه. لكننا، منذ أكثر من ثماني سنوات، وحتى اليوم، أصبحنا نملك دليلاً (قاطعاً) بأن هذا التشبيه ينطبق على أمر آخر في بلدنا، ألا وهو: الإنترنت، فإن خطّ الإنترنت، كالسيف (بل أشدّ لؤماً)، سواءً قطعه أم لم تقطعه، فإنه لا محالة، قاطئك!!.

جرّبنا الكثير من أنواع الاتّصال (أو الانفصال) بشبكة الإنترنت، ونعمنا دائماً بتحقيق ما لا نريده منها، أما ما أردناه، من حصولنا على معلومة تغنينا في شأننا، أو مساعدنا في ملء وقتنا الضائع، بفائدة أو منفعة، فهذا أمرٌ لا نستحقّه، ربما، ولذلك لم ننعّم به!!.

لكن لو شاعت بعض الأقدار، وبقينا متواصلين مع أحد المواقع، فإن الببطء والـ (تعليق)، وأحياناً انقطاع الكهرباء، وزحمة الطريق، وغير ذلك من أقدار معارضة، كانت كفيلاً بإيصالنا إلى حقيقة أن الإنترنت لم تخلق لنا، وأن عصر الاتصالات لم ولن يطرق بابنا، وأتانا بكل بساطة خارج السرب، بلٍ وحتى إننا محكومون أن نبقى رازحين، مع كل ما نملك من قوّة وحول، تحت الضرب،

مالم تقدم للسماء بعض الأضاحي كي تفكّ عنّا هذا الكرب.

ما من شكّ أننا قصّرنا في القرابين، إذ لا يكفي أبداً أن نتججّ بغلاء سعر الدقيقة، وصعوبة الحصول على أحد أنواع الخطوط السريعة (البطيئة)، ولا حتى بمعاناتنا، ونحن أمام شاشات حواسيبنا، مصلوبين، لنصل أو لا نصل إلى صفحة لم تمنعها يدُ المازحين، وريماً بالفنا في الشتيمة أحياناً، عند انتشاء خطّ الإنترنت بقطعنا، وهو خير القاطعين، فلم يعد لدينا بدّ إذاً من قربان بشري، عساه يُسبِّح طمع السماء، ويرضيها علينا .

ونقترح أمام هذه الفاجعة، كحلٍ ربما يفي بالغرض، أن تقدم كل مسؤولي الاتصالات الشبكية في مؤسّساتنا، إلى كاهن المعبد، كقرابين، عسانا مرةً، قبيل الحساب الأخير، أن ننعّم بالوصول إلى ما نريد من معلومات، (رُعم أنها) حرّةٌ ومتاحةٌ للجميع، بعيدين عن أيدي رقابة، لا تميّز بين صالح وطالح، دون البقاء مصلوبين ساعات أمام شاشات حواسيبنا، ودون أن نعاني انقطاع أنفاسنا، مع كل رسالة نرسلها لصديق، وقت الضيق..

لصوص تحت عباءة الإعلام.. والأطباء هم الضحايا

● سامر عادلّة

لم يبق شيء في عالمنا بمنأى عن الحداثة. لقد طال التطور معظم مرافق حياتنا، وتغيّر الكثير فينا.لم تبق مهنة إلا ودخلها التحديث، لم تبق حرفة إلا وتطورت كي تواكب العصر واستحقاقاتهالمختلفة.

واللصوص وقطاع الطرق، ليسوا بمنأى عن هذا التطور، بل نستطيع أن نجزم أنهم أكثر الفئات استفادة من الثورة العلمية الهائلة، التي اكتسحت عالمنا المعاصر. لم يعد اللصوص، كما في الماضي، يسكنون الجبال والكهوف والغابات،ولم تعد أشكالهم قبيحة، كما لم تعد ثيابهم رثة.لم يعودوا يحملون السكاكين والخناجر والسدسات، فكل هذا أصبح من تركة الماضي البعيد .لقد أصبح اللص المعاصر أكثر تحضراً وتطوراً، وصار يتعلم ويعلم، ويات بإمكاننا مشاهدة اللصوص دائماً، نحدثهم ويحدثوننا، ويحاضرون بنا أحياناً. أصبح

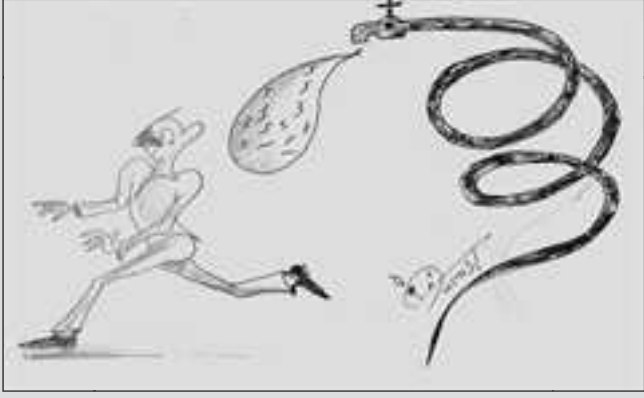
لبعضهم صحف ومواقع إلكترونية ومحطات فضائية، وبعضهم يحمل شهادات عليا، ومعظمهم يتبوؤون مواقع هامة. وفي بعض البلدان أصبحوا حكاما، لهم جيوش تشر العدل والمساواة والحرية في أصقاع الأرض، ولهم شعوب تهتف بأسمائهم المقدسة.إنهم ببساطة، مهرة يخدمون الجميع.

في بلدنا المبتكر دائما، عممت نقابة الأطباء على أطباء دمشق، ولا ندري إذا كان هذا يطال المحافظات الأخرى، تحذيراً من لصوص يختبئون تحت عباءة الإعلام، وينفذون مآرهم الجهنمية، وهذا نص التعميم، التحذير:

«كثير في الأونة الأخيرة دخول أشخاص محتالين على بعض عيادات الأطباء، بحجة أنهم إعلاميون، يرغبون بإجراء مقابلات تلفزيونية، مصطحبين معهم امرأة يدعون أنها مذيعبة تلفزيونية، ويتخذون صفة مدراء إنتاج، ويحصلون على مواعيد لإجراء تلك المقابلات، ثم يقوم هؤلاء الأشخاص المحتالون

الحرب على الفساد مجرد شعارات..

من ينصف المتضررين من الاستهتار الحكومي؟



لعل السيد رئيس مجلس الوزراء السوري الموقر يعلم بحقيقة المآسي التي تعرضت لها مدينة السلمية التابعة لإحفاضة حماه خلال وقت قصير..

عشش في المواقع كافة، والحصص متبادلة بين هذا المسؤول وذلك بشكل شبه علني. نسألك: متى نحارب الفساد في المواقع كافة؟ إن كل الكلام والشعارات عن الإصلاح الإداري تصبح مجرد لغو في حال استمرت الأمور كما هي عليه الآن، لأن الفساد قضية اقتصادية، والحلول الواقعية هي حلول سياسية.

السيد رئيس مجلس الوزراء: من حقي كمواطن، أصيب أبناؤه بالتهاب الكبد، قبل بدء الامتحانات الجامعية والثانوية العامة بيومين، وقد منعهم هذا المرض الوياتي من تقديم امتحاناتهم، أن أقيم دعوى قضائية على مدير وحدة المياه في السلمية، ومدير مؤسسة المياه، وعلى سيادتكم، كأعلى سلطة في الجهاز التنفيذي في سورية، خصوصاً وأن بعض الطلاب استنفذ فرص الرسوب. وأسأل سيادتكم: على حساب من يتعطل مستقبل هؤلاء الطلاب؟ ومن سيعوضهم عن كل ما أصابهم؟

■ نزار عاذلة

فقد أصيبت هذه المدينة بكارثتين، وأخر أيار الماضي، الكارثة الأولى من صنع الله، أمطار غزيرة أدت إلى سيول وفيضانات، كان من نتائجها إتلاف المحاصيل الزراعية كافة. وكان من الممكن تلافي هذه الكارثة، حتى في بلدان نتهمها بالتخلف كبنغلاديش وأرتيريا. والكارثة الثانية تمثلت في إصابة ٦٠٠ مواطن في السلمية بمرض اليرقان (تلوث الكبد)، نتيجة تغيير شبكة المياه، في صفقة فساد بين البلدية، ومتعهد مدعوم من الجهات الوصائية، وكان من نتيجة ذلك تسرب مياه المجارير إلى مياه الشرب، دون تنبيه المواطنين ودون إنذارات. شرب المواطن البول والبراز، وتعطل الطلاب عن الامتحانات الجامعية وعن الثانوية والإعدادية، ولكن ما زالت اللجان تتشكل، وتزور المدينة، تبحث عن التفاصيل.

السيد رئيس مجلس الوزراء: أنت أصدرت أكثر من تعميم للجهات العامة المعنية، لإعطاء مشاريعها للشركات الإنشائية الحكومية، ولكن هذه الجهات لا تلتزم بالتعليمات، والفساد

بدء موسم حرائق الغابات..

بحريق «الصلقية»، الذي التهم بضعة كيلو مترات من الغابات في ريف حماة، يبدأ موسم حرائق الغابات في سورية لهذا العام، ليعيد إلى الذاكرة حريق شطحة الهائل، بحسرة وألم، لضياع منطقة حراجية من أجمل الغابات في سورية، تلك التي لم تكن ترى أرضها الشمس، لكثافة الأشجار المتساقطة للعلا، والتي كان، في ظلها، يتوقف الزمن، ويزهر الوجه المتكدر، وتطرب النفس اخضراراً، لتتعم بالتكامل والتناغم مع الطبيعة.



يذكر أن الحريق الأخير في الصقلية، تم قياس مساحته انتشاره على أنها ١٥٠٠ دونم، وذلك بشكل مسطح دون حساب الأودية والانحدارات والسفوح الجبلية، والحقيقة أنه بحساب واقع التضاريس الفعلي، تكون النتيجة أكبر من ذلك بكثير، وتصل حتى ٢٥٠٠ دونم تقريباً.

هناك حاجة فعلية إلى المعرفة العلمية، وحسن التعامل مع التجهيزات التقنية، فقد كان لسوء إدارة هذه الكارثة، التأثير الأكبر في امتداد النيران والتهاهما لمساحات حراجية، كان بالإمكان السيطرة عليها، وزاد من سوء الأحوال استبعاد أهل الخبرة والعارفين بطبيعة المكان ومناخه. كما أننا علمنا من مصادر موثوقة، أن البعض ممن استبعدوا عن إدارة هذه الكارثة، هم من أهل المكان، وقد خبروا المنطقة، وعرفوا شعابها متراً متراً. استبعدوا كي لا يشعر من هم أعلى منهم مرتبة دراسية، ولا نقول علمية، أنهم لا يفقهون في الأمر شيئاً! وبذلك تمت التضحية بالغابة. والمستغرب أنه حتى الآن لم تظهر أية نتائج عن أسباب هذا الحريق، أو عن الفاعلين. كما أنه لم يتوسع التحقيق ليشمل المقصرين ومحاسبتهم، ممن كانوا على رأس إدارة الكارثة ومسائلتهم عن سوء إدارتهم، وصولاً إلى التقييم والاستفادة من هذه التجربة للوقاية من كوارث لاحقة.

■ يامن طوبر

❖ تزويد مراكز حماية الغابات، بطائرات قادرة على تعبئة المياه ذاتياً، من المسطحات المائية.

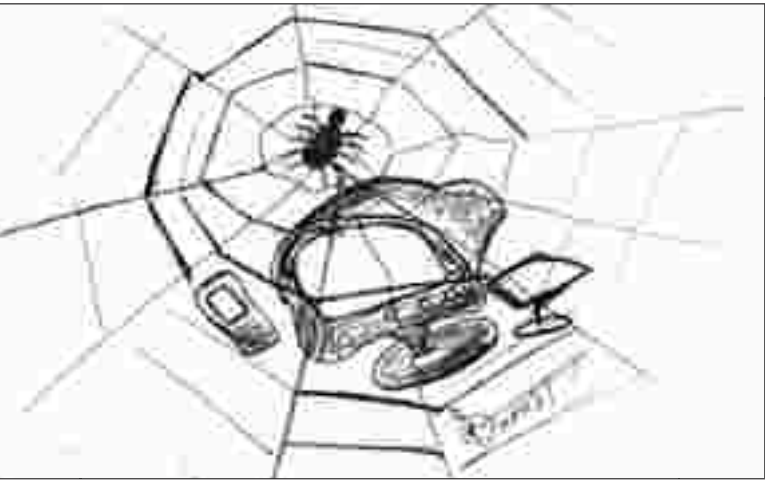
❖ زيادة، بل ومضاعفة عناصر الحراسة وعمال الإطفاء، بما يتناسب مع هذه المنطقة الحراجية وكثافة أشجارها، وشدة انحدار سفوحها وتضاريسها الوعرة المسالك.

❖ حل مشكلة طابو العقارات، المتاخمة للغابات أو الموجودة ضمنها، وللعلم، فإن معظم هذه العقارات، يعود تطويقها إلى الربع الأول من القرن الفائت، وحصر الإرث يكلف صاحب هذا العقار من أتعاب محاماة وضرائب، أكثر من قيمة العقار ذاته، لهذا يقوم أصحاب العقارات بإشعال الحرائق، وهذا ما حصل في حالات كثيرة للحصول على مساحة أرض يبني عليها منزلاً.

❖ سوء إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، فلقد تبين عدم وجود خطط وتدابير على إدارة الكوارث، وكما يقول أحد الخبراء في هذا المجال: إن التعامل مع الحرائق هو معركة، كالمعارك الحربية، لن نستطيع الانتصار على اللهب وتطويق الحريق، إذا لم تكن مجهزاً مادياً أولاً، ومتمسلاً بالمعرفة النظرية في إدارة الحرائق ثانياً. (وحريق شطحة مثال حي). إذ ثبت أن التعامل الرديء وقلة الخبرة وسوء إدارة هذا الحريق، قد زاد من الخسائر والأضرار.

الحكومة الالكترونية بين فساد الإدارة... وسلطة المال

يوجد في سورية من يحاول مشاركة الدولة في استثمار المواطن، فإذا كان للدولة الحق أن تقتطع بدلاً استثمارياً ما تقدمه من خدمات للناس، فهناك من يحاول تحت غطاء أنه جهة أهلية، ويرتدي قبعة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، أن يتطفل على أموال الناس وعلى القطاع العام وهو يظهر بمظهره، ويسير في ركابه، لكي يستفيد قدر استطاعته من الرسوم الجمهوري الذي يخول جهات القطاع العام بالتعاون مع الجهات العاملة الأهلية، وذلك دون منغصات مالية أو إدارية تذكر.



ومع أن إحدى هذه الجهات المتطفلة تترتب عليها ديون توازي مجمل استثماراتها في سورية، بعد أن هربت كل أموالها إلى خارج سورية، ولا تملك حالياً ما يستحق الذكر في المصارف السورية، إلا ما هو ضمناً ملك لغيرها، هذه الجهة تستثمر، وتنافس، وتحصل على الامتيازات، نحن الآن لا نعني الشركات التي تقوم أحياناً بتزويد الخدمات وإقامة الدورات، وإنما نتحدث عن الذين يلبسون قبعة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الذين يستثمرون مزود الخدمة لديها، هؤلاء تترتب عليهم ديون لمجلس إدارة الجمعية ما يقارب من (٣٠٠/ مليون ليرة سورية، وإذا أحصينا بالأرقام وبقائمة طويلة كل رساميل من يعمل، بما فيها رساميل هذه الجهة، لن نغطي هذا المبلغ، حتى مع حساب ممتلكاتهم العينية.

لماذا يحصل كل هذا؟ أين ما حصدتموه من عشرات الملايين خلال السنوات الماضية؟ يبقى السؤال بلا جواب.

والغريب أن الدراسات التي تعد على مستوى صفار الموظفين والتي من الممكن مرورها على كبار الموظفين أو أصحاب القرار، وضعت فيها الكثير من الشروط، ولا تتناسب إلا مع هذه الجهة، وبالتالي لا تستطيع تحقيقها إلا هذه الجهة أيضاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر أن يكون لمزود الخدمة إذا أراد الاستثمار في هذا المجال ثلاثة مراكز للخدمة مرخصة في سورية، مع العلم أن أكثر من شركة لمزودات الخدمة للإنترنت، منعت من فتح مراكز خدمة مباشرة، لأن أحد الشروط الاستثمارية أن تكون لمزود الخدمة خبرة أكثر من ثلاث سنوات.

والسؤال هل كبار الموظفين وأصحاب القرار وأصحاب التوجهات النظيفية اطلعوا على هذه الشروط؟ على ما يبدو أن هناك أيدي خفية، وأنامل سحرية وناعمة، وضعت هذه الشروط، لأن الجهات الوصائية، معروف عنها أنها تريد «الزبدة» ولا تناقش

ومضات سريعة من حماة

لا يحدث إلا عندنا!!

أنه هو مركزها الامتحاني، وأخذت هذه العملية الروتينية القاتلة ساعة كاملة من وقت الامتحان.

السؤال هو: كيف ستقدم هذه الطالبة امتحانها؟ ومن المسؤول عن هذا الخطأ، الذي كاد أن يؤدي بجهد عام كامل من عمر هذه الطالبة؟ ولماذا لم يسمح مدير المركز الأول لها بتقديم الامتحان ما دام اسم المركز مدوناً على بطاقتها؟

فهل نسأل لبيبة، عسى أن يكون عندها الخبر اليقين!!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الازدحام بات شديداً أمام مقر لجنة الریف، وقد يبقى المواطن يومين أو أكثر، للحصول على البطاقة العتيدة. فهل هذا تسهيل لعمل المواطنين، أم زيادة في تكاليف الحصول على البطاقة، وهو بالمحصلة، تراجع عن دعم هذه المواد من خلال خلق صعوبات كهذه؟

■ أنور أبو حامضة

ما حدث في محافظة حماة مؤخراً، ليس غير اعتيادي، وطالما تكرر على امتداد البلاد. ففي اليوم الأول لامتحانات الثانوية العامة، الفرع الأدبي، حيث امتحان مادة الفلسفة، التحقت الطالبة «بشرى»، من ريف محافظة حماه، بمركز الامتحانات في المدينة، بحسب ما هو مسجل في بطاقتها الامتحانية، الصادرة عن شعبة الامتحانات في مديرية تربية حماة، وفي المركز الامتحاني، كانت المفاجأة الكبرى، فالطالبة بشرى، لم يكن اسمها وارداً في جداول امتحانات المركز، وبالتالي فإن مدير المركز لم يسمح لها بالدخول لإجراء الامتحان، فعند البطاقة لافائدة لها، والجدول هو الأساس، ونصحها مدير المركز بأن تراجع شعبة الامتحانات.

هنا، انهارت الطالبة، فكيف سيستنى لها مراجعة شعبة الامتحانات، والطلاب قد بدأوا بالدخول إلى قاعات الامتحان؟! وبعد أخذ ورد، ومماطلات واتصالات، تم نقل الطالبة إلى مركز امتحاني آخر، غير مسجل على بطاقتها الامتحانية، على أساس

امتحانات جامعية أم مزاريب بشرية؟

انطلقت، منذ أسبوعين، الامتحانات الجامعية في الجامعات السورية الأربع، لتبدأ معها مرحلة القلق والضغط النفسي للطلاب والأهالي معاً، وكالعادة ضمن أجواء مشحونة وأيام ثقيلة على الإدارات الجامعية. وجامعة دمشق هي الأكثر تعرضاً لهذه الممعة الامتحانية، بسبب ارتفاع عدد طلابها، الأمر الذي يحول كل مكان فارغ في الكليات، إلى قاعة امتحانية، بدءاً من الممرات، وانتهاء بالمكتبات والمقاصف، في جو مناف ومناقض تماماً لأبسط الشروط المطلوبة لاجو الامتحاني وللحياة الجامعية، وللمرحلة الأخيرة من نيل الشهادة الأكاديمية في عصر التكنولوجيا. هذا الجو الذي يؤثر سلباً على أداء الطلاب والمرافقين معاً، بسبب وضع مادتين في اليوم نفسه للطلاب، وزيادة ساعات المراقبة الامتحانية التي تصل أحياناً إلى ست ساعات، في حال المراقبة على عدة كليات، نتيجة البرامج الامتحانية التي تأتي في الغالب متضاربة، دون أية دراسة مسبقة، أو أي تدخل من الهيئات الإدارية، التي من المفروض أن تؤدي دورها في خدمة الطالب، وليس العكس. فإلى متى سيبقى الطلاب يكسون فوق بعضهم ومتى تنتهي من إنجاز الأبنية الجامعية الحديثة، التي مللنا النظر إليها، وهل أصبحت الشكوى مذلة؟! ■■

في التفاصيل، وللأسف على مبدأ جمع الأوراق، وحسب التوجهات، تم تمرير أكثر من مشروع على هذا النحو، وفجرت في وجه من يريد الإصلاح.

إلى متى ستبقى الخدمة محتكرة من قبل شركات معينة؟ هل يعقل مثلاً أن تغطي إحدى الجهات ٤/ ميغا/ من الإنترنت، بثلاثين مليون ليرة سورية سنوياً؟ في الوقت الذي يمكن فيه تأمين الاتصال نفسه، بكلفة لا تتجاوز المليون ليرة؟ وبحجة أن الجهة شبه حكومية، يتم استغلال جهل الآخر. أين هي البدائل في إيجاد بنية موثوقة، وتوسيع شريحة المستفيدين؟ في الموقع الرسمي لمحافظة دمشق، نُشر إعلان يقول: إن البوابة الالكترونية ستفتح خلال ثلاثة أشهر، ولم يبق لهذا الإعلان سوى ذكرى، نتيجة وضع العصي بالعجلات، من محتكري الخدمة، الذين لم يفهموا أن الحل ليس وحيداً، وأن هناك حلولاً أخرى للحكومة الالكترونية، وهذا ما خلق ضجيجاً كبيراً، وبلبله ضخمة، قبل انعقاد المؤتمر الأول للحكومة الالكترونية.

لدينا قناعة كاملة، بأننا نمارس الروتين غير

■ علي نمر

ali@kassioun.org

يحدث في وزارة النفط والثروة المعدنية..

الوزير يتجاهل تقارير الرقابة ويصر على إبقاء الفاسدين في مناصبهم

والتفتيش بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ كتاباً آخر إلى وزير النفط والثروة المعدنية، تطلب فيه مجدداً إعادة العامل محمد الكوري إلى عمله السابق، وأشارت فيه إلى ما يلي:

- الكتاب الصادر عن الهيئة رقم ٤/٥٦٠/٤ م أ تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٩ الذي اعتمدت بموجبه التقرير رقم ١/٢ أ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ المعد بنتائج تحقيق شكوى السيد محمد الكوري بخصوص المخالفات المالية والإدارية المرتكبة في حقول الحسكة والذي كان من مقترحاته:

- إبعاد الجيولوجي «نصر الله الياس» عن إدارة حقوق الحسكة لثبوت تسره على المخالفات المرتكبة ومساهمته في ارتكاب بعضها.

- فرض عقوبة الحسم من الأجر بنسبة ٣٪ من الأجر الشهري بحق الموماً إليه وللأسباب الواردة بالتقرير.

- إعادة النظر بالقرار القاضي بتكليف عامل التعيبة «رضوان عباس» كعماون أمين مخزن لمخالفته للقوانين والأنظمة النافذة بهذا الشأن.

- التظلم المقدم إلينا من قبل الطبيب «غيث متوج» والسيد محمد علي كوري العاملين في مديرية حقوق الرميان، والمتضمن أنه بنتيجة التحقيقات المعتمدة بكتابنا المشار إليه أعلاه فقد تم نقلهما تعسفاً خارج مديرية حقوق الحسكة كرد انتقالي من قبل الإدارة العامة وكونهما كانا السبب في الإجراءات المتخذة بحق مدير حقول الحسكة الجيولوجي «نصر الله الياس» والسيد «رضوان عباس» ورفاقهما وذلك من خلال الشكوى التي تقدم بها السيد «محمود الكوري» بحق الموما إليهما ورفاقهم.

نرسل إليكم في درجه نسخة من: المذكرة رقم ١/أ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ المعدة من المفتش معد التقرير.

- المطالعة رقم ٢٥٥/ص تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٥ المعدة من السيد رئيس مجموعة النفط والثروة المعدنية.

- المطالعة رقم ١٦٢٥/ص تاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ المعدة من السيد رئيس مجموعة الشؤون الصحية والمنتهاية جميعاً من حيث النتيجة إلى اقتراح طي قرار السيد المدير العام للشركة السورية للنفط رقم ١١٧٦/٢٠٠٦ تاريخ ١/٨/٢٠٠٦ بنقل العامل «محمد الكوري» وإعادةه إلى عمله السابق في حقوق الرميان.

وللأسباب الواردة في متن المطالعات المذكورة.

نعرب عن تأييدنا ذلك، والمرجو الاطلاع والإيعاز بإجراء المقتضى أصولاً.

هذا الكتاب موقع من السيد أحمد يونس رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

الواقع المؤلم.. إلى متى؟

من المؤسف والمخزي بأن معاً، أنه بعد كل ما جرى فضحه، وبعد جميع التقارير الرقابية التي انحازت للحق وانتصرت له، لم يتغير فعلياً شيء على أرض الواقع، فالطبيب محمد الخطيب الذي استورد المعدات والأجهزة الطبية والأدوية المخالفة للمواصفات والشروط، خرج بكفالة دون أن يطاله سوء أو أي حكم قضائي عادل، وهو الآن يمارس عمله في شعبة الطبابة، وكان شيئاً لم يكن، كذلك الحال بالنسبة للجيولوجي نصر الله الياس الذي ما يزال حتى هذه اللحظة مديراً (كفوياً) على رأس عمله، وهذا أيضاً هو حال يونس خضر الذي ما يزال يمارس مهامه القيادية ويغدق على أولاده العطاء، وطبعاً الأمر ينسحب على المتعدين المحرومين من العمل والتعاقد مع وزارة النفط بقرارات وزارية ورقابية، في الحقيقة إنهم ما يزالون يصلون ويجولون ويتعاقدون مع الوزارة، ويبيعون ويشترون ويربحون المناقصات والمزايدات.

يقول الكوري: لقد وصل الفساد وممارسته إلى مرحلة متقدمة من التفشي المزمّن، حيث يتم إعطاء جميع الميزات لغير مستحقيها في الدوائر وبقرارات صادرة عن مسؤول الموقع نفسه، كما أن هناك محاربة لمن يشير إلى الأخطاء ومواقع الخلل، إضافة إلى منح الامتيازات حسب درجة القرب والتستر على المسؤولين، وليس على درجة الكفاءة والإخلاص للوطن، وحرمان المخلصين من حقوقهم وعدم الاستماع إلى آرائهم للأخذ بها بكل ما يخدم العمل والعمال.



مع اللجنة المذكورة.

كما تجب الإشارة إلى أنه طالما أن السيدين المذكورين (الكوري ومتوج) من العناصر المسيئة إلى هذا الحد الذي ادعته اللجنة في محضرها، فما نقلهما من مديرية حقوق الرميان على الشركة السورية للنفط جاء مايلي:

... من خلال العودة لنتائج وطلبات ومقترحات تقريرنا سابق الذكر يتبين أن السيد «محمد الكوري» غير معني بها وليس له أية علاقة بالمخالفات المرتكبة باعتبارها متعلقة بالعاملين في شعبة الطبابة في حقوق رميان واقتصر دوره على الكشف عن هذه المخالفات وإبلاغ رئاسة الهيئة بها وبالتالي لم يتم اتخاذ أي إجراء بحقه ولا بحق الدكتور «غيث متوج».

ومن خلال دراسة تظلمه كان لا بد من العودة للمادة ٣١/ فقرة ٢/ج من قانون العاملين الأساسي التي نصت على أنه لا يجوز نقل العامل خارج جهته العامة إلى جهة أخرى إلا بعد أخذ موافقة لجنة مؤلفة من رئيس فرع الجهة المختصة التي يتبع لها العامل وأمين منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس اللجنة الرقابية.

- وبالتالي فإن المشرع عندما اختار هؤلاء الأشخاص افترض فيهم الحيادية وانتفاء المصلحة والأغراض الشخصية في نقل أي عامل من العاملين كما أوجب أخذ موافقتها على النقل حرصاً منه على عدم وقوع العامل تحت رحمة رؤسائه المباشرين وظلمهم له ولم يجعلهم سيقاً مسلطاً على رقاب العاملين لكن هذه الافتراضات منتفية تماماً عن اللجنة المشكلة في حقول الحسكة، فترئيس اللجنة هو السيد نصر الله الياس مدير الحقول، وهو أحد مرتكبي المخالفات المذكورة سابقاً، وقد تم تغريمه بالتكافل والتضامن مع الدكتور محمد الخطيب بمبلغ ٢٤٥/ ألف ليرة سورية، وفرضت بحقه عقوبة الحسم من الأجر بنسبة ٣٪ لمدة ثلاثة أشهر، واقتُرح إبعاده عن إدارة الحقول للأسباب التي ذكرناها سابقاً، وأما العضو الآخر فهو السيد «يونس خضر» الذي ذكر اسمه في الشكوى لقيامه بتعيين شقيق زوجته «رضوان العباس» معاوناً لأمين مخزن الكيمياء والمنتجات خلفاً للأنظمة والقوانين النافذة، والذي طُلبنا في تقريرنا إعادة النظر في قرار تعيينه معاوناً لأمين مخزن باعتباره عامل محروقات، ولا تتوافر فيه شروط شغل هذا العمل هذا من جهة.

من جهة أخرى نصت المادة السابقة على أن تكون موافقة اللجنة شرطاً لنقل العامل، ولم يعتبرها المشرع صاحبة القرار في النقل كما حدث

تحوّلت مجموعة الشكاوى المدعّمة بالوثائق والوثبوتيات التي تقدّم بها العامل (الفدائي) محمد الكوري، والفضائح التي كشف عنها تباعاً بجرأة محارب، تلك التي حدثت وما تزال تحدث في مديرية حقول الرميان، إلى قضية رأي عام، خصوصاً بعد أن أخذت صحيفة «قاسيون» على عاتقها مهمة نشرها، والاستمرار في متابعتها والبحث في تفاصيلها ومستجداتها، وبعد أن بقيت الجهات ذات الصلة في وزارة النفط على إصرارها في التعامي عن الحقائق المبيّنة، والتلكؤ في اتخاذ ما يلزم من قرارات لحاسبة الفاسدين وانصاف الشرفاء..

وكون الأمور بقيت على حالها رغم كل ما جرى توضيحه وإثباته، ولم تقم وزارة النفط، ممثلة بالوزير، إثر ذلك بأية مبادرة لإحقاق الحق، فقد أثرنا فتح الملف مجدداً..

بداية لا بد من العودة إلى بعض التفاصيل التي كنا نشرناها في أعداد سابقة حول هذه القضية، لنذكر قراءنا بملخصها، ونبين هنا بأن محمد كوري العامل في الشركة السورية للنفط، مدفوعاً بحرص كبير على الأموال العامة والقطاع العام، قام بفضح مجموعة من الحقائق مرفقة بالوثائق وتقديمها للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، خصوصاً حول الطبابة في الشركة، والمخالفات الإدارية، والسرقات عبر لجان الشراء، تظهر مدى الفساد المتغلغل فيها، متأملاً أن يتم وضع حد للفاسدين، وعزلهم من مناصبهم التي يستغلونها أسوأ استغلال، وكف أيديهم عن العبث بالمصلحة الوطنية، فما كانت النتيجة حينها إلا أن تم نقل العامل محمد علي الكوري من الشركة السورية للنفط إلى الشركة السورية لنقل النفط، ومن ثم تم تشريد عائلته بعد قطع الماء والكهرباء عن بيته، وذلك لإجباره على الكف عن محاربة الفاسدين، والتوقف عن عناده في مقارعة النهابين (والحرامية)!!!

النقابات.. العين بصيرة...

بطبيعة الحال، قام الاتحاد المهني للنفط والكيمياء والتدخل لصالح العامل، وحاول تقديم العون قدر استطاعته البسيطة (٩)، فوجه أكثر من كتاب رسمي إلى وزير النفط أكد فيها: «إن الاتحاد العام يرى أن عملية نقل العامل المذكور ناتجة عن التقرير التفتيشي الذي تقدم به العامل المذكور إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، حيث أكدت الهيئة صحة كل ما ذكر في التقرير التفتيشي رقم ٥٦٤/٥٦/٠٤ من مخالفات قانونية وتزوير في عمليات الشراء وتورط عدد من المسؤولين في إدارة حقول الرميان، الأمر الذي أدى إلى قرار التخلّص من العامل المذكور». وطالب الاتحاد بالتوجه للمدير العام للشركة السورية لنقل النفط بإلغاء القرار المذكور وإعادة العامل إلى عمله، وهذا جل ما فعله، فيما ظل العامل محارباً ومشرداً!!!

تضامن عام... ولكن؟

صدر عن قيادة فرع الحزب بالحسكة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ القرار رقم ١٤٤/ص والمتضمن اطلاع قيادة الفرع على نتائج لجنة التحقيق المشكلة من قيادة الفرع ورئيس اتحاد عمال المحافظة بناء على كتب الرفيق الأمين القطري المساعد رقم ٢١٤٩١/ص تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٠ والكتاب رقم ٤١٦٧/ص تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٢ والكتاب رقم ٦١٨٣/ص تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٥ الصادرة عن الرفيق رئيس مكتب العمال القطري، توزع الكتب الأتفة الذكر للفرع لتشكيل لجنة التحقيق مع مكتب نقابة عمال النفط بالرميكان حول الشكاوى المذكورة أعلاه.

وقد تضمن قرار قيادة فرع الحسكة للحزب رقم ١٤٤/ص حينها البنود التالية:

- إعفاء أعضاء مكتب نقابة عمال النفط بالرميكان من مهامهم باستثناء الرفيق دواس العسكر كونه مؤخراً أو الاكتفاء بعدم ترشيحهم للدورة المقبلة لانتهاء الدورة الحالية.

- عدم قبول ترشيح كل من محمد ديب وعبد حسين الجنيدي للدورة الانتخابية القادمة بسبب ممارستهم الخاطئة..الخ.

- إحالة رئيس وأعضاء مكتب النقابة وكذلك محمد ديب وعبد حسين جنيدي رئيس لجان نقابية للجنة الرقابة والتفتيش الحزبية.

- إحالة الاتهامات الموجهة للمهندس ياسر محمد نائب رئيس الدائرة المدنية للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش فيما يتعلق بالأمور الفنية والمالية بالمشاريع المكلف بالإشراف عليها..الخ.

وكما بات معلوماً، فإن القرار لم يؤخذ به في حينه لأسباب لا أحد يعلم طبيعتها!

كما صدر عن مكتب العمال والفلاحين القطري الكتاب رقم ١١٦٦١/ص يتضمن حل مكتب نقابة عمال النفط في رميكان، وإعفاء كل من رئيس اللجنة النقابية في مديرية تصنيع الغاز بالرميكان ورئيس اللجنة النقابية لعمال الدوائر الفنية بالرميكان.

ثم، واستناداً للكتاب المذكور، صدر كتاب الاتحاد العام للعمال برقم ٩٨٢/ص تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠ يتضمن تنفيذ مضمون كتاب مكتب العمال والفلاحين القطري، لكن المفاجأة كانت بصدر كتاب مكتب العمال والفلاحين القطري برقم ١٢٠٤/ص تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٤ والموجهة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال والذي يطلب فيه التريث بتنفيذ الكتب آتفة الذكر لحين انتهاء التحقيق حول الموضوع، وظهرت النتائج لكن التنفيذ لم يتم حتى الآن دون مبررات مقنعة!!!

التفتيش يؤكد

في رأي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، المرسل في ٢٠٠٧/٣/١٩ رداً على حاشية رئيس

بعض السرقات والمخالفات التي فضحها العامل محمد الكوري:

- استيراد حفارات روسية مخالفة للمواصفات المطلوبة، بهدف معطن هو تحسين مردودية حفر المتر الطولي، فكانت نتائج عكسية، إذ ارتفعت أسعار الكلفة وازدادت الأعطال في الحفارات وتوابعها الكهربائية والميكانيكية، وأكدت كل ذلك التقارير الفنية..

- شراء أجهزة طبية، القسم الأكبر منها معطل، وبعضها مخالف للمواصفات بصورة فاقعة، وأخرى لا حاجة لها.

- شراء مواد طبية منتهية الصلاحية.

- سوء تنفيذ الأبنية بالمنطقة الصناعية والسكنية التي تشققت بعد فترة وجيزة من بنائها.

- الفساد الإداري المتمثل بأمور كثيرة منها دوام بعض العاملين والعمالات في منازلهم تحت تسميات مختلفة، وقيام آخرين مكلفين بمهام إدارية أو نقابية باحتجاز مواقع شاغرة في مديرية الحقول، مستغلين صفتهم القيادية.

بعض السرقات والمخالفات التي فضحها العامل محمد الكوري:

- استيراد حفارات روسية مخالفة للمواصفات المطلوبة، بهدف معطن هو تحسين مردودية حفر المتر الطولي، فكانت نتائج عكسية، إذ ارتفعت أسعار الكلفة وازدادت الأعطال في الحفارات وتوابعها الكهربائية والميكانيكية، وأكدت كل ذلك التقارير الفنية..

- شراء أجهزة طبية، القسم الأكبر منها معطل، وبعضها مخالف للمواصفات بصورة فاقعة، وأخرى لا حاجة لها.

- شراء مواد طبية منتهية الصلاحية.

- سوء تنفيذ الأبنية بالمنطقة الصناعية والسكنية التي تشققت بعد فترة وجيزة من بنائها.

- الفساد الإداري المتمثل بأمور كثيرة منها دوام بعض العاملين والعمالات في منازلهم تحت تسميات مختلفة، وقيام آخرين مكلفين بمهام إدارية أو نقابية باحتجاز مواقع شاغرة في مديرية الحقول، مستغلين صفتهم القيادية.

- حقول الرميان تعج بالفساد وبالمخالفات الإدارية والقرارات الظالمة.

- قرارات تعسفية بحق العمال المخلصين الذين يتصدون للفساد والمحسوبيات.

- وزارة النفط تتلأ في الامتثال للقانون وإعادة الاعتبار للعمال المظلومين.

- تعهدات وامتيازات يفوز بها متعهدون ممنوعون من التعاقد مع وزارة النفط.

- مخالفات بالجملة للعقود، ولا أحد يحاسب المفسدين.

- النقابات ترفع الكتب والاقترحات المناصرة للعمال، ولكن ما من مجيب.

هل بدأت الفوضى الكهربائية غير الخلاقة؟



بدأت تلوح بالأفق أزمة جديدة للكهرباء في سورية، وتحديدًا في العاصمة وضواحيها، ورغم أن الناس لم ينسوا بعد أيام التقنين البغيضة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلا أن الكثير من المؤشرات، وخاصة الانقطاعات الأخيرة وغير المبررة للتيار الكهربائي، تؤكد عودة الأزمة مجدداً وربما بصورة أشد وأكثر حدة.

وكانت «قاسيون» أول من استشرف الأزمة، ونشرت مادة موسعة في العدد (٢٩٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ عن مستقبل الطاقة الكهربائية في سورية، نعيد نشر أهم ما جاء فيها للأهمية القصوى.

سباق الكهرباء مع الزمن...

كيف نتجنب الفوضى غير الخلاقة؟

«ورد في التقرير المقدم إلى المؤتمر السنوي لنقابة عمال الكهرباء في ٢٠٠٧/٢/٢٠ أنه أصبح هناك عجز واضح في توليد الطاقة الكهربائية بسبب الطلب المتزايد على الكهرباء حيث وصلت نسبة النمو السنوي إلى ١٠٪ كما يوضح التقرير. وبالرغم من أن التقرير قد حدد أسباب العجز يكمن في ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية إلا أن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية، وهو عدم إنشاء محطات توليد جديدة منذ عام ٢٠٠٠، وبالرغم من الجهود المبذولة فإن وزارة الكهرباء لم تتمكن من إدخال استطاعات توليد جديدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ ولغاية تاريخه.

وقد أدى ذلك بالإضافة إلى ضرورة إيقاف بعض مجموعات التوليد العاملة لإجراء الصيانات والعمرات إلى ظهور العجز الواضح في توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة لتلبية الطلب على الطاقة، وقد عملت وزارة الكهرباء على تطبيق إجراءات التقنين واستيراد الطاقة الكهربائية عبر خطوط الربط لتلافي العجز الحاصل والمنمو عنه في التقرير.

وإذا صحت نسبة التزايد السنوية في الطلب على الطاقة الكهربائية والتي تم إيرادها في تقرير النقابة والبالغة ١٠٪ سنوياً فإن ذلك يعني أن الطلب على الطاقة الكهربائية سيتضاعف خلال فترة ٧.٨ سنوات أي أن الطلب على الطاقة الكهربائية سيزداد من حوالي ٣٧ مليار كيلو وات ساعي في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى حوالي ٧٤ مليار كيلو وات ساعي في عام ٢٠١٥ أما الطلب على الاستطاعة الكهربائية المركبة فقد يصل إلى ١٥٠٠٠ ميغاوات في عام ٢٠١٥ مع الأخذ بعين

الاعتبار ضرورة توفر احتياطي في الاستطاعة، إضافة إلى تقدم مجموعات التوليد العاملة حالياً، والظروف المناخية التي قد تعيق تحميل المجموعات تحميلاً كاملاً.

إن ما ذكر أعلاه يعني أنه ولغاية عام ٢٠١٥ يجب رفد الشبكة الكهربائية بمجموعات توليد جديدة (محطات توليد) ذات استطاعة إجمالية تبلغ ٨٠٠٠ ميغاوات، مما يعني بدوره توظيف استثمارات جديدة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية قد تزيد عن ستة مليارات دولار، يضاف إليها الاستثمارات المطلوبة لتوسيع منظومتي نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى المستهلكين، بحيث تبلغ الاستثمارات المطلوبة لقطاع الطاقة الكهربائية أكثر من مليار دولار سنوياً.

والسؤال المطروح كيف سيتم تأمين الاستثمارات المطلوبة لتأمين تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية؟

من الواضح أنه يجب الاعتماد على مصادر التمويل المتاحة حالياً، فقد أثبتت التجربة صعوبة تأمين استثمارات خارجية (طرح مشاريع الطاقة للاستثمار الخارجي أو المحلي)، إذ لغاية الآن لم يتم التوصل إلى استثمار خارجي أو داخلي بشكل واقعي، ويبدو أن سياسة الحكومة تتجه في هذا الاتجاه (جلب أو جذب الاستثمارات الخارجية أو الخاصة)، حيث تم تخفيض الاعتمادات المطلوبة للخطة الخمسية العاشرة في قطاع الكهرباء بنسبة ٤٢٪، وبالتالي تم تخفيض الاعتمادات بحوالي مائة مليار ليرة سورية، مما يفترض توفر إمكانية الاستثمار الخارجي أو الخاص لتأمين البدائل عن الاعتمادات المخفضة. إلا أنه وبعد مرور عام على بداية الخطة

الخمسية العاشرة لم يلاحظ وجود أي مؤشر واقعي على ذلك.

لقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة هدفاً هو التوصل إلى نمو سنوي في نهاية الخطة (أي في عام ٢٠١٠) يبلغ ٧٪، وسيكون من الصعب تحقيق هذا النمو دون تأمين تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى أن تلبية الطلب على الطاقة لا يرتبط فقط بتأمين الاستثمارات المطلوبة لإنشاء محطات توليد جديدة وتوسيع منظومتي النقل والتوزيع، بل يرتبط أيضاً بتأمين مستلزمات التشغيل والإنتاج وبالأخص الوقود، أي الغاز والفيول وأويل، حيث تشير الإحصاءات إلى أن كميات الوقود التي تم استهلاكها في المحطات خلال عام ٢٠٠٦ قد بلغت ما يعادل ثمانية ملايين طن مكافئاً نفطياً، ومن المتوقع أن تبلغ في عام ٢٠١٥ ما يزيد عن ثلاثة عشر مليون طن مكافئاً نفطياً، وأن الكمية المطلوبة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥ قد تتجاوز ٩٠ مليون طن مكافئاً نفطياً، تصل قيمتها إلى نحو ٢٥ مليار دولار حسب تغير أسعار النفط.

إن تأمين الكميات المذكورة من الوقود يتطلب تضافر جهود عدة جهات أهمها وزارة النفط ووزارة النقل.

فوزارة النفط تتولى تأمين إنتاج واستيراد الفيول وأويل والغاز، حيث يصل الإنتاج الحالي من

هاتين المادتين والمتاح لمحطات توليد الكبرياء إلى ما يعادل حوالي ٦ ملايين طن مكافئاً نفطياً، وإن لم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لزيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز، فإن البديل يكمن في استيراد هاتين المادتين، حيث أنه من المتوقع أن يتم استيراد نحو سبعة ملايين طن مكافئاً نفطياً من الغاز والفيول خلال عام ٢٠١٥.

أما وزارة النقل فتتولى نقل الفيول من المصافي إلى المحطات بواسطة السكك الحديدية وتبلغ إمكانية النقل الوسطية بالسكك الحديدية عشرة آلاف طن يومياً من الفيول وأويل ويتطلب الأمر زيادة هذه الإمكانية بشكل جدي عن طريق تأمين قاطرات وصهاريج وخطوط حديدية جديدة.

إن المهام الناجمة عن ضرورة تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية كبيرة ومكلفة وحاسمة بالنسبة لأثرها على مجمل تطور الاقتصاد الوطني، وتشكل الأهداف التي يجب تحقيقها تحدياً كبيراً للوطن وسباقاً صعباً مع الزمن. والسؤال هل سننفذ بهذا السباق أم أن جسامه المهام وخطورتها على الاقتصاد ستدفعنا إلى الارتباك وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المطلوبة في الوقت المناسب، مما سيدفع الأمور نحو فوضى غير خلاقة في مجال الطاقة تضاف إلى ما يحاك للوطن من المؤامرات لدفعه نحو مخططات الفوضى الخلاقة المدمرة؟؟؟

■ ■

الانقطاع المتكرر للكهرباء يندربأزمة حادة

الحل يبدأ بالاعتراف بوجود مشكلة، وتحديد حجمها الفعلي!

القادم فيتوقع أن يتم إنجاز مشروع محطة دير علي لتضيف ٧٠٠ ميغا وات جديدة، أي أن الأزمة مستمرة في حال استمر التزايد في الطلب على الطاقة كما هو الحال اليوم، وهذا متوقع، وما لم تتخذ إجراءات حازمة لترشيد الاستهلاك وتخفيف نسبة الفاقد «الفاقد ٢٥ - ٤٠٪ حسب المحافظة»، وخاصة الاستمرار غير المشروع للطاقة الكهربائية.

الاستثمارات المطلوبة لتزويد واحد كيلو وات في الشبكة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ألف دولار، حسب نوع التوليد وحجم المحطة وموقعها، إضافة إلى ضرورة تأمين كميات الوقود اللازمة للتشغيل.. والإجمالي وسطياً يتراوح بين ٥٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار ووسطياً في السنة.

فمن يتحمل المسؤولية إزاء كل هذا؟ ألم يمكن توقع الأزمة واستشرافها والتهيؤ لمواجهةها قبل تفاقمها بهذا الشكل؟

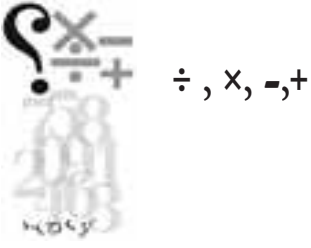
إن الحكومة، ودون أدنى شك، تتحمل المسؤولية كاملة عن ذلك، وخاصة وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة لتوليد الطاقة، لعدم قدرتها على التنبؤ والاستشراف وإنجاز المشاريع بالشكل الصحيح وبالوقت المناسب.

إن حل المشكلة اليوم يتطلب تضافر الجهود كافة، ومن مختلف الجهات المعنية، ولكن، قبل كل شيء يجب الاعتراف بوجود مشكلة، وتحديد حجمها الفعلي، ووضع التصورات الجديدة لحلها.

إذا المشكلة ليست مشكلة صيانة فقط كما يقول بعض المسؤولين.. إنها للأسف أكبر بكثير! المشكلة تعدى الصيانة بسبب عدم إمكانية الحفاظ على الوضع الفني للمجموعات العاملة وتأمين وجود احتياطي كاف يسمى احتياطي (دوار وساخن) جاهز للدخول في أية حالة تتطلب ذلك.

■ ■

تعا... نسبها...



كل طالب جامعي لا يستطيع اجتياز المرحلة الجامعية، يعني خسارة كلفة إعداده خلال ٢٢ - ٢٥ سنة، وبالتالي خسارة جزء من استثماراتها الموظفة في التنمية البشرية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وبتفاصيل أدق حسابياً، فإن كلفة إعداد الطالب الجامعي للاختصاصات النظرية: (آداب، لغة إنكليزية، حقوق، علوم إنسانية، الخ...) في الجمهورية العربية السورية هي ٦١٧٣٩ دولار أمريكي، ما يعادل ٣.١٥ مليون ليرة سورية، موزعة على محاور أربعة هي:

- كلفة تشيئته على عاتق الأهل، منذ ولادته وصولاً إلى العمر الإنتاجي الذي ينهي الطالب عنده دراسته الجامعية وينتقل إلى الحياة العملية الإنتاجية.

- كلفة التعليم السنوية، اعتباراً من لحظة دخوله إلى المدرسة وحتى تخرجه، وتقع هذه الكلفة في سورية على عاتق الدولة في معظمها، وتزداد تصاعدياً في كل مرحلة تعليمية (ابتدائية، إعدادية، ثانوية، جامعية).

- كلفة الرسوب في المراحل التعليمية المختلفة على الأهل والدولة.

- كلفة الفرصة البديلة.

وأسباب عدم اجتياز المرحلة النهائية متعددة، فمنها صعوبة التواصل بين طريفي العلاقة طالب-أستاذ، بسبب الكثافة الطلابية في المحاضرة (قسم اللغة الانكليزية، وكلية الحقوق - جامعة دمشق)، وتقصير الطالب ومنها غياب الأسس الواضحة للنجاح والرسوب، والتي تأخذ سمة المزاجية في كثير من الحالات، فضلاً عن عدم توافر الظروف المكانية والزمانية ليعيش الطالب طقوسه الطلابية حقاً وواجباً. وانعكاس ذلك كله على ضعف تفاعله مع المؤسسة الجامعية، لتحصيل أكبر قدر من المعارف والعلوم، والتواصل الجامعي مع زملائه وأساتذته، على الصعيد الفكري والإنساني والإبداعي، ضمن المنظومة الجامعية، وعلى تحقيق الحد المفترض من الأهداف.

يمكن تقليص كل هذه الأسباب وحصرها وتجاوزها، إذا ما قارنا الخسارة الإجمالية الناتجة عن هذا الارتباك الجامعي بمكوناته وعناصره، عبر معالجة الأساس، من خلال مقارنات يمكن الاستدلال عليها كمياً بخيارات ممكنة كالكلفة، التي يمكن ملامستها انطلاقاً من عدد الطلاب غير المتخرجين، الذين يعدون بالمئات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، على مستوى القطر، في بعض الأقسام والاختصاصات النظرية، وكلفتهم الإجمالية، بفرض عددهم هو ٣٠٠ طالب (لم يستطيعوا أو تأخروا في اجتياز المرحلة الجامعية).. ٩٤٥ = ٣٠٠ طالب × ٣.١٥ مليون ل س = ٩٤٥ مليون ل س

هذه المئات من الملايين يمكن توظيفها في توسيع الجامعات أفقياً وعمودياً، عبر زيادة مساحات الأبنية وعدد المدرسين والأساتذة ورفع كفاءتهم وتدريبهم، إلى جانب العمل على تأهيل نوعي للمدرسين، وفق رؤية تضعها الجامعة ويلتزم بها المدرس، تدفع باتجاه تخريج هؤلاء الطلبة المتعثرين، لأسباب هم مسؤولون عن بعضها وغير مسؤولين عن بعضها الآخر، وتتقلص بذلك الخسارة خلال زيادة فرص الاجتياز الجامعية، وصولاً إلى الحياة الإنتاجية ودافعاً باتجاه منافسة الجامعات الخاصة، التي بدأت تستقطب جزءاً ليس بقليل أمام خيار الزمن والكلفة المادية، التي تعيشها فئة ليست بقليلة من الطلبة في الجامعة، فتختار الزمن وتفضل الجامعات الخاصة في حالات كثيرة.

فالتعامل مع التعليم كحرفة نوعية تافسية، يتطلب إتقانها كحرفة أولاً، ثم لرفع إنتاجيتها ثانياً، وذلك على يد الأكفاء من المدرسين وتأمين عناصرها الأخرى، كالنوعية الجيدة من الطلاب، والتمويل المادي المدفوع سلفاً عبر ردم هذه الهوة المادية غير المنظورة.

عراق بلا مستقبل

الطفل الذي لا يفتك به رصاص الاحتلال..

يقضي بالتشرد والاستغلال



أطفال دار بغداد للأيتام

١. إيجاد لجنة برلمانية خاصة تأخذ على عاتقها دراسة أوضاع أطفال العراق، لاسيما المشردين والمحتاجين وفاقدى الأبوين واتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بإنقاذهم.
 ٢. السماح لمندوبي المنظمات الإنسانية المحلية والدولية بزيارة جميع الزنزانات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي يتم الكشف عنها مستقبلاً.
 ٣. الاستقالة الفورية وغير المشروطة لوزير العمل والشؤون الاجتماعية للحكومة العراقية.
 ٤. محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن تلك الدار واعتبار ما قاموا به بمثابة جريمة «كبيرة» لا تقل خطراً عن تفجير المفخخات و قتل الأبرياء.
 ٦. وضع صيغة «قانون الدفاع عن حقوق الأطفال» يضمن منع استخدام أي نوع من أنواع الضرب والسوسة والإهانة بحقهم، أو استدراجهم لتعاطي للمخدرات، أو استغلالهم جنسياً أو إساءة التعامل معهم.
- وأهاب البيان بكل المنظمات المعنية بالأطفال والشباب، والمدافعة عن حقوق المرأة، وجميع التقدميين أن يدعموا هذه الحملة في سبيل الضغط على الحكومة العراقية لتحقيق تلك المطالب المشروعة، ولكنه لم يتطرق للاحتلال بوصفه أصل كل المصائب التي فتكت بالعراق حالياً.

اقتل المحتل.. ادفنه في الجحيم

تجرّون أذيال الهزيمة والخيبة.. العدل سوف يُهزم المحتل.. ويحمي المضطهدين.
لكنكم لستم وحكم المذنبين.. هناك أعداد من العراقيين عليهم أن يدفعوا لما اقترفوه من آثام وظلم وتزييف وأكاذيب بحق العراق وشعب العراق.
وأخيراً، هل تتذكرون.. عبير؟ لكم نسيانها.. ولكن كيف ينسى العراقيون.. عبير؟ لو ننسى.. عبير.. نكون كمن يقول للمحتل النازي: نفذوا المزيد من هذه المهمات القدرة!!

احتلالكم لوطني.
تُسَمون مدناً «معاقل» للإرهابيين.. دون أن تأخذوا في اعتباركم أنها كانت مدناً آمنة تحتضن ملايين الناس الطيبين.. تغلقون أفكاركم ومشاعركم عند قراعتكم عن أربعة ملايين عراقي يستجدون العمل والطعام والملجأ في بلدان عربية وأجنبية. صادرتم حقوقنا في أية مناقشة حضارية.. صادرتم أي سلوك تخالفونه..
سوف تغادرون العراق برغبتكم أو بقوتنا.. وأنتم

المخفي من سراديب أبو غريب يقترب من الانفجار

يُكشَف عنها النقاب، في حين توفر أدلة دامغة بأن الجرائم التي ارتكبت في أبو غريب كانت معروفة لدى كبار المسؤولين وقبل نشرها بوقت مبكر.

٥. عبّر الجنرال عن قلقه الشديد بأن أشكال التعذيب ذاتها التي استخدمت في أبو غريب تُستخدم كذلك في غوانتانامو. سوف يُستدعى الجنرال تاغويا ليقدم شهادته علناً، وستكون واحدة من أكثر الشهادات المدوية منذ ست سنوات حيث سيترتب عليها كشف الحنث باليمين وتقديم شهادة مزيفة للكونغرس والمحققين، من ضمن إلقاء الضوء على الجانب المظلم لسنوات حكم بوش. يظهر في الأفق احتمال كبير من أن تحقيقات جرائم أبو غريب وكشف أسرارها ستقود باتجاه الأعلى نحو رامسفيلد وأعوانه من المحافظين الجدد وظلمهم من عناصر المخابرات المركزية الأمريكية في وزارة الدفاع.

وهناك احتمال جوهري بأن يقود ذلك إلى كشف دور البرتو غونزاليز أثناء سنوات خدمته كمستشار في البيت الأبيض، وكذلك مدى تورط نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني- المدافع الأكثر شراسة عن ممارسات التعذيب.

■ ■

تحت هذا العنوان كتب برنت بودوسكي وسميركينغ تشيبيم، أن الجنرال انطونيو تابوغا يمهّد حالياً لنشر سلسلة من التهم الخطيرة للرأي العام، وأنه أعلن، من بين أمور أخرى، المعلومات التالية في مقابلة مطولة مع سيمور هيرش:

١. جاءت الأوامر بعدم التحقيق مع سلسلة القيادات العليا. وهذا يعني محاولة حماية مسؤولين كبار من العاملين في إدارة بوش ممن تورطوا في المسؤولية الجرمية.
٢. في بداية تحقيقاته، واجه التهديد بأنه سيُعاقب بإنهاء خدمته إذا ما تجرأ وحاول الكشف عن الحقيقة وبعد انتهائه من تحقيقاته عوقب فعلاً بإجباره على التقاعد المبكر.
٣. شرح بتفصيل مقابله مع رامسفيلد الذي كذب أمام الكونغرس وأن الأخير تحدث إليه بلهجة تهكمية، فظّة و منافية لأخلاق المهنة، وذلك قبل وقت قصير من حديث رامسفيلد للرأي العام بأنه قدّم دعمه للتحقيق ويريد كشف الحقيقة.
٤. يكشف ممارسات محددة للتعذيب غير معروفة للرأي العام، وأيضاً مشاهد تعذيب في سجن أبوغريب مسجلة في أشرطة فيديو لم

في شد الحبال بين موسكو وواشنطن.. روسيا تعزز إمكاناتها العسكرية



صاروخ اسكندر الروسي

نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، نشر قوة حفظ سلام دولية في منطقة النزاع بين بيردينيستروفيا ومولدافيا. والأغلب أن الولايات المتحدة ستكون المشارك الأول في هذه القوات إذا تم نشرها. ولعلم فإن بعض الإحصائيات تشير إلى أن حجم الإنفاق على التسلح بلغ في عام ٢٠٠٥، ١١١٨ مليار دولار، ليرتفع خلال عام واحد أي في ٢٠٠٦ إلى ١٢٠٤ مليار دولار.

وتشير دراسات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن والمركز الدولي للتنمية في بون. إلى تطور مقلق يشهده الكوكب الذي خصص في العام ٢٠٠٦ أكثر من ٢.٥ بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي ١٨٤ دولار لكل نسمة للنفقات العسكرية (١٣٥ دولاراً في العام ٢٠٠١).
وتتجمل الولايات المتحدة، التي تمثّل نفقاتها ٤٧ بالمئة من مجمل الإنفاق العالمي، مسؤولية كبيرة في هذه العسكرة المتزايدة، ولأسيما عبر حربي العراق وأفغانستان، في حين أتى ٧٠٧ ملياراً من أصل المليارات ١١١٨ المنفقة في العام ٢٠٠٥، من أعضاء مجموعة الثماني الكبار، وذلك مقابل (١٠٦.٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٥) قدمت كمساعدات للتنمية وللدول الفقيرة، وهي مقارنة تكشف الطابع الخداع للخطاب حول التضامن الدولي.

■ ■

باتجاه أوروبا، وبعدها إعلانه أن روسيا بقوتها المتنامية عادت إلى اليلقان ومنطقة البحر الأسود، ويجب الآن أن يحسب لها حساباً، ساهم في دفع شيفر نحو استجداء موسكو بمقولة «لا يمكننا الاستغناء عن بعضنا».

أندريه فاسيليف - المحلل العسكري من وكالة نوفوستي قال تحت عنوان «ساعة الكشف عن صدق النوايا الأمريكية» استشهد بما ذكره معهد ستوكهولم للدراسات من أن الميزانية العسكرية الأمريكية بلغت في السنوات الأخيرة ٥٢٨ مليار دولار (فقط لاغير!!)، حيث تتفوق هي وحلفاؤها في الناتو ٦٦٪ من إجمالي النفقات العسكرية في العالم، مقابل ٢٪ فقط هي حصة روسيا، بما ينفي العودة إلى سباق التسلح.

ويتابع: «الولايات المتحدة ترى أنه على روسيا أن تسحب قواتها من أبخازيا، التي تطالب بالانفصال عن جورجيا، وبيردينيستروفيا التي تطالب بالانفصال عن مولدافيا، وبعد ذلك فقط تقوم الدول الأخرى بالتصديق على اتفاقية الأسلحة التقليدية(في أوروبا). وهما لا بد من التذكير أن تلويح روسيا بالانسحاب من هذه الاتفاقية، الأساس في أمن القارة الأوربية، يعود إلى مجموعة أسباب، أهمها استياء موسكو من عدم توقيع عدد من الدول الأعضاء الجدد في الناتو للاتفاقية المذكورة، في وقت اقترح فيه دانيل فريد

بعد سيمور هيرش، تيري ميسان يؤكد: «فتح الإسلام» صنيعه حريرية خذها صانعوها

على الرغم من أهمية ما ورد في مقالة جديدة لتيري ميسان في موقع فولتير بخصوص تطورات الأوضاع في لبنان إلا أن مجريات الأمور فيه تسير فيما يبدو خلافاً لعنوان تلك المادة: «عملية سرية: إغلاق ملف مرتزقة فتح الإسلام»، إذ أنه وعلى الرغم أيضاً من تضيق الخناق على عناصر تلك الزمرة إلا أن بقاياها وانتقال حالة الاشتباك معها إلى صفوف فتح أبو عمار من ضمن محاولات سابقة لنقل الاشتباكات خارج نهر الباردي يوجي بأن صفوف النخبة اللبنانية الحاكمة تريد نفخ الروح في فتح الإسلام ولو تحت مسميات وذرائع أخرى بما يخدم تحقيق الهدف ذاته الذي يتحقق عليه ميسان وهو محاولة القضاء على حزب الله، وسحب السلاح الفلسطيني، والتوطين، والتحريض ضد سورية.

ونورد فيما يلي أهم المعطيات التي أوردتها تيري ميسان:

- لم تكن الصحافة الغربية مرتاحةً أبداً وهي تتنقل الأحداث. فقد تخبطت بين الشائعات الغائلة بأن تمويل فتح الإسلام كان يأتي من جماعة الحريري أو من حزب الله أو من المخابرات السورية.
- كان شاكرا العبسي زعيم المجموعة أحد الرجال الذين قدموا كتعزيز، وهو فلسطيني مقيم في الأردن. كان عقيداً في سلاح الجو الأردني، وكذلك مساعداً للزرقاوي في أفغانستان ثم في شمال العراق الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة.
- بعد ذلك، أصبح الزرقاوي رمزاً للقاعدة، في حين أدانت المقاومة العراقية صلاته بقوات الاحتلال، حيث كان الزرقاوي لوقت طويل عنصراً تحريضياً لدى الولايات المتحدة وبالثالي فهناك شكوك قوية تحيط بشاكر العبسي الذي تبعه في أفغانستان والعراق.
- في الثالث عشر من شباط ٢٠٠٧، عشية إحياء ذكرى اغتيال رفيق الحريري، دمّر اعتداءً مزدوج حافظتي ركاب وأدى لوفاة ركائهما في عين علق، معقل أسرة الجميّل. بعد شهر من ذلك، اعترف ستة مشبوهين بارتكاب الاعتداء الذي كان يفترض به أن يمسر مقر حزب الكتائب. وقد أعلنوا جمعياً انتماءهم لفتح الإسلام ولكنّ هذه المجموعة نضت ذلك بقوة.
- في هذا السياق، يمول مجلس الأمن القومي

الأمريكي مجموعات مسلحة «طائفية» من بينها فتح الإسلام التي أنشئت بمساعدة سعد الحريري والأمير بندر، مستشار الأمن القومي السعودي. ووظيفة فتح الإسلام هي زعزعة استقرار البلاد والمساعدة على تصفية حزب الله.

● ليست هذه أولى تلاعبات سعد الحريري بالإرهابيين، رغم إنكاره. فمن الثابت أنه دفع في حزيران ٢٠٠٥ كفاً مقداره ٤٨ ألف دولار لإطلاق سراح أربعة إرهابيين من عصابة الأنصار، وهي مجموعة من المرتزقة الإسلاميين قاتلت في أفغانستان والبوسنة والهرسك واليشان إلى جانب الولايات المتحدة ضد الروس. وكانوا متورطين في مواجهات الضنية (قرب صيدا) في العام ١٩٩٩. كذلك، صوتت مجموعة سعد الحريري البرلمانية لصالح العفو عن سمير معجع، الزعيم الفاشي الذي اغتال رئيس الوزراء رشيد كرامي.

● العاهل السعودي أجل خطة إعادة الترتيب. واستقبل في الرابع من آذار الرئيس الإيراني نتيجة إدراكهما أن المواجهة السياسية طائفةً مفتعلة، وحين علم الملك من الجانب الإيراني ومحاولات الأمير بندر تمويل فتح الإسلام، منعه من متابعة العملية.

● سرعان ما اعترف أعضاء فتح الإسلام، الذين يعلنون بأن لا سند خارجياً لهم، بأنهم يحصلون على راتب شهري، انقطع منذ اللقاء بين أحمددي نجاد وعبد الله. كانت التحقيقات تصلهم عبر مصرف آل الحريري (الذي كان بطبيعة الحال يعرف بالضرورة مصدر هذه المبالغ ومآلها). وفي التاسع عشر من أيار، قرروا أن يحصلوا على أموالهم بأنفسهم، فهاجموا مصرف الحريري في طرابلس، وتدخل الجيش، وطلب من المدنيين الهروب من المخيم، غير أنّ أغلبهم رفضوا لعدم وجود مكان آخر يذهبون إليه.

● بدأت المعركة، وقالتت فتح الإسلام وحدها بعد أن تخلّى عنها أرباب عملها السابقون الذين حاولوا استعادة عذرتهم.

● رفض المرتزقة الاستسلام وتقديمهم للمحاكمة، إذ اعتقدوا إلى اللحظة الأخيرة بأن من أدخلهم إلى لبنان سيخرجونهم منه، لكنهم كانوا مخطئين، لأن موتهم يعحو الآثار الواضحة لتورط جماعة الحريري. لقد كانوا يعلمون بأنهم قد جندوا لمقاتلة حزب الله، وكان مناسباً أن تجري التضحية بهم لإغلاق ذلك الملف المريع.

■ ■

في هذا السياق، يمول مجلس الأمن القومي

باسم قهار يعين أبو حلوب سفيراً في مقهى الروضة

لم يذهب أبو حلوب في طلب الشهرة، إنما هي طلبته، رجته أن يمنحها بعض شرعية من نظافة وجوده في هذه الحياة، لأنها ستمت من قذارات المشاهير، وأيضاً من القذارة التي تتم بها صناعتهم.

هذا الرجل لم يضع نظرية تقلب العالم عقياً على رأس، ليس أينشتاين أو داروين. ولم يؤسس حزباً سياسياً فلا علاقة له بكاريزما رجال الأحلام الكبرى، ولم يدخل بازار ستار أكاديمي، ولا سوبر ستار.. ومع ذلك كتبت عنه عشرات المقالات، وذكر في الكثير من الكتب، بما يسيل لعاب الكثير من الكتاب اللاهجين وراء اعتراف من أحد ما بوجودهم، بل إنه كان يكتب النص الذي تتعذر كتابته، كان يكتب حياته ارتجالاً، فيما الآخرون يزورون حياتهم، ويطوبون أنفسهم أبطالاً، وفرساناً.

نكاية بهؤلاء، ها هو ذا يصل الذرورة، فيصنع عنه فيلم سينمائي، ويبت في (الجزيرة الوثائقية) بتوقيع المخرج العراقي باسم قهار، لينتقل إلى فئة براد بيت و ميل غيبسون، أو الطواهر الغربية.

رواد مقهى الروضة الدمشقي يعرفونه جيداً، فهو مداومٌ يومياً، لاثنى عشرة ساعة ونصف، منذ جاء دمشق، قبل ثمان وعشرين سنة، لم يغب خلالها إلا مرتين، أغلق المقهى فيهما استثنائياً، وفي ما تبقى ظل، على الطاولة إياها، مقامراً مخلصاً للعبة الانتظار التي يراها الشاعر محمد مظلوم حالة انتماء لجلجامش وهو يبحث عن صديق هو أنكيكو!

يحلو للبعض تسمية طاولته بالمكتب، البعض الآخر يسمونها صندوق البريد، وثمة من يعتبره (مختار العقاب الشقيق)، ومهما اختلفت التسميات لتلك الطاولة مكانتها الخاصة في وجدان دمشق، وفي ذاكرة أجيال من العراقيين الذين استطاع أبو حلوب أن يعيد لهم شملهم في تاريخ من الغربة لا آخر له، لا بل إنه كان كمحضر أرواح يجلب بغداد البعيدة إلى مجلسه، معلناً دون أن يعلن حقيقة، قيام جمهورية المنفى، وشعارها الوطني هذه الطاولة، ويتعبر الكاتب معن ديوب استطاع أن يؤسس وطناً أجمل من الذي غادره، ومن الذي جاء إليه.

مسلات الضمير

كل حكم ونظام جديد، يشذب ويطعم طاقمه الإعلامي والثقافي والفكري والفني. ويشكله على شاكلته، ليعكس خطه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويدافع عنه بضراوة، معاهم معاهم، عليهم عليهم.

فاذا كان النظام ديمقراطياً، والديمقراطية نسبية وطبقية في كل المجتمعات، يلجأ في تشكيل أجهزته هذه، إلى إجراء مسابقات ليختار الأفضل من بين المتسابقين، رغم أنها لا تخلو من نقص بعض الشفافية والمصداقية والمحاباة.

أما إذا كان الحكم قمعياً متسلطاً على مقدرات شعبه ووطنه، هو أيضا يلجأ إلى مسابقات صورية، ليضفي طابع الشرعية عليها، في حين أن أسماء الفائزين فيها معروفون ومحددون قبل إجرائها، لذا يتسابق الانتهازيون والوصوليون ويتدافعون على عتبات أبواب الموظفين المسؤولين والمتفذين والأجهزة..

ليحصل كل واحد منهم، على شهادة حسن سلوك، والأهلية المهنية والتزكية التي تتبوءه الفوز بالمنصب المطلوب، ليقوم بالدور المطلوب منه، ومقياس ثباته في وظيفته وتقدمه فيها، يرتبط بمقدار براعته وحجبه في إقناع الرأي العام، بصحة سياسة الحكومة، واستمرار التأييد والتصفيق لها، ولهذا المسؤول أو ذاك، ولو على حساب قناعته وكرامته.

قبل سنوات، تابعت باهتمام مقابلة أجراها تلفزيون لبناني، مع الدكتورة نوال السعداوي، قالت في معرض نقاشها:



..إن المرأة التي تبيع جسدها، يدعونها عاهرة، وهذا ينطبق على الرجل أيضا.

سألته محاورتها؟

..كيف يكون ذلك؟ أجابت:

..إن الرجل الذي يبيع جسده، ويسخر قلمه وفتنه وفكره، وفي تبويض صفقة حكم وحكام جائرين، هو أيضا عاهر داعر، لدوره السلبي من قضايا الشعب والوطن، لأنه يقلب الحقائق رأساً على عقب، ويدافع عن الباطل ويحمل القمع والاضطهاد والفساد، ويساهم في استمرارهم، عوضاً عن أن ينتقد النواقص والمظالم، ويفتح عيون الشعب عليها، ويحرضه لإزالتها.

لو جرى تعميم قاعدة الدكتورة نوال السعداوي، وتطبيقها في معظم بلدان العالم الثالث على شاغلي ميادين الإعلام والفكر والفن، ترى كم تبقى نسبة الذين لا يسقطون من هذا الغريال واسع الفتحات، وينجون من هذه الصفة التسمية؟

ليتلمس كل فرد من هؤلاء طاقيته، فمن في ظهره شوكة، تتخزخز اللهم إلا إذا كان جلده قد تتمسح بالمكتسبات، ويات عصيا على وخز مسلات المصداقية والضمير.



صفر بالسلوك

● لقمان ديركي

كردو يتحدى الشيخ الكرداوي

على الرغم من أن كردو كان محبوباً من قبل أصدقائه إلا أن جارتها المسنة كانت حزينة، لأن الشيخ الكرداوي تحدث على قناة الجزيرة الجزراوية وليس القطرية، وشتم على كردو لأن تصرفاته غير مقبولة كردياً، ثم وجه الشيخ الكرداوي التهم لكردو واعتبره خائناً، وحذر الكردويات الشباب من مخالطة كردو وأفكاره الخطيرة الهدامة.

ومن أفكار الشيخ الكرداوي ووصاياه نختار لكم هذه الباقة لعلكم تستكردون:

- لا تمش مع عربو فهو لا يحبك.

نظر كردو إلى الشيخ الكرداوي وقال: ولكنه صديقي ويحبني، وهو فلتان مثلي وكسلان مثلي في المدرسة، وأسأل الأستاذ، فانا وعربو أكثر اتنين كسلانين في الصف، فكيف تقول عنه إنه لا يحبني يا شيخخي الجليل؟ الشيخ الكرداوي: أنت تميع الأمور دائماً يا كردو وتحول كل شيء إلى مسخرة، ونسيت كرديتك واستعربت.

كردو: كيف أستعرب واسمي هو «كردو»، أنا فقط أحب عربو لأنه صديقي وجاري، وأحب اللغة العربية، كما تحب أنت اللغة الإنكليزية رغم جهلك بها.

الشيخ الكرداوي: اخرس يا كردو، أنا أشرح للأمريكان عن قضيتنا، بينما أنت لا تشرح لعربو شيئاً.

كردو: وما هي وصاياك لنا كي نكون أكراداً يا شيخ الكرداوي؟!

الشيخ الكرداوي: أن تقول إنك كردي أينما كنت وحيثما حلت.

كردو: وهل أردد شيئاً قبل النوم؟

الشيخ الكرداوي: لا بأس من ترديد بعض الأغاني القومية.

كردو: ولكنني أحب أن أغني «مالاوا لجم مالميه».

الشيخ الكرداوي: أغنية تافهة وغير مفيدة وتعلم على الزعرنة، ردد أغنية «سنقاتل.. سنقاوم.. سنستشهد»..

كردو: وأنام بعد هذه الأغنية؟!

الشيخ الكرداوي: بلا مسخرة.

كردو: أمرك شيخي، وغيره شو بتوصينا؟

الشيخ الكرداوي: قل إنك كردي في المدرسة، وفي الباص، ولبائع الخضار، قل إنك كردي وأنت تدخل إلى السينما، وأنت عند المصور، ولا تضحك، لأنك كردي، هناك مأس في تاريخك يجب أن تظهر على وجهك، يجب أن يرى الناس مأساة حلبجة وديرسم وأغري على وجهك، لا تضحك أبداً يا كردو، فنحن شعب لم يخلق للضحك والمباعة. وتعلم الإنكليزي، وبلا العربي، ما منه فائدة.. متخلف.

كردو: أنت شيخ وحباب، بس خليك مرتاح ولا ينشغل بالك لأنو الكل بيعرفوا أنني كردي لأنو اسمي «كردو»، أنا كردو وأحب أغنية «نونا» ورقص الكرمانجي، وأحب بافيه طيار وأبو الميش وحواسو وغوار وحسني وأبو عنتر، وأحب أصدقائي كلهم، وأعرف انكليزي أكثر منك بكثير، ولكنني أحب العربي لأنو العربي مادة ترسب بالمدرسة، أما الإنكليزي فلا ترسب، فهمت شيخي.. أنا ما بحب أرسب.. بس أنت صارلك سنوات وسنوات عم ترسب، ولسه بدك ترسب.. بقى شو رأيك تتركنا وتخلينا بحالنا يا شيخ يا كرداوي؟!

■ ■

قصة في البلاد

كان أمام منزلي تماماً . رأيتُه بعدما هبطت من سيارة الأجرة التي أقلتني . كنت منتشياً ، ومستعداً لأن أصفر بفرح ، وأنا أتجه من أول الحارة ، لو لم أزه .. ما الذي يفعله أمام المنزل؟

نفس السؤال كان قد كسر علي فرح ليلة مشابهة ، ذلك عندما رأيت سيارة تقف تحت المنزل ، وهيئاً لي أن رجلاً داخلها ، ينظرون إلى شبابيكه . وأنداك لم اقترب حتى مشيت السيارة ، والتي عرفت فيما بعد أنها كانت تنتظر امرأة تسكن بعيدا ، و توقفوا عند منزلي ، لكي لا يثيروا انتباه الآخرين .

لكن ما الذي يفعله أمام منزلي في هذا الليل .. لم أجرؤ على الاقتراب ، عبرت إلى الطرف المقابل ، وراقبته عن بعد ، وكان ما يزال قرب الباب يتحرك ببطء ، دون أن يبتعد .

وجيف قلبي يعول . والرغبة بأن أصفر فرحاً طارت تماماً ، كذلك كانت نشوة الشراب .. وهو ما يزال قرب منزلي ، يتلفت ، ويتحرك ببطء ، دون أن ينتبه ، مشيت عن بعد متطلعا إليه ، وكان ما يزال ..

و حين انتهيت إلى عامل التنظيفات ، الذي يقترب منه بعربته ، كاسراً صمت المكان . أحسست بنوع من الجراحة .. قلت : سأقدم ، وليحصل ما يحصل ، خاصة وأن الخوف أشعرنني بالتعب ، وذكروني بالرغبة في الاستلقاء سريعاً في الفراش ، لكن هل لاحظ عامل التنظيفات حالتي وهو يقترب؟ .. ذلك لأنه رمى إليه بشيء . وعندما ركض نحوه يتشممه ، وهو يحرك ذيله ، حينها تظاهرت بأن ما حدث لا يعنيني ، وأنا أدعي تلك الخطوات الواثقة باتجاه الباب الذي لم يعد أمامه أحد .

■ جميل حتمل
(حين لا بلاد)

مختارات

رحيل الشاعرة نازك الملائكة



عن الزميله الاخبار،

من آثارها الشعرية:

«عاشقة الليل» و «شطايا ورماد» و «قرارة الموجة».. ومن دراساتها:

«قضايا الشعر المعاصر» و «سيكولوجية الشعر».

رحلت الأسبوع الماضي الشاعرة العراقية نازك الملائكة التي شاركت السياح في ثورة الإحداثا الشعرية، والتي ظل الخلاف مفتوحا حول من منهما له فضل الأسبقية في كتابة القصيدة الأولى.

ولدت صاحبة «الكوليرا» في بغداد عام ١٩٢٣ م ، ونشأت في بيت علم وأدب ، في رعاية أمها الشاعرة سلمى عبد الرزاق ، وأبيها الأديب الباحث صادق الملائكة ، فترت على الدعة، وهيئتها أسباب الثقافة . وما إن أكملت دراستها الثانوية حتى انتقلت إلى دار المعلمين العالية وتخرجت فيها عام ١٩٤٤ بدرجة امتياز ، ثم توجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستزادة من معين اللغة الإنكليزية وأدائها عام ١٩٥٠ بالإضافة إلى آداب اللغة العربية التي أجيّزت فيها عملت أستاذة مساعدة في كلية التربية في جامعة البصرة .